مصلحة بلادنا، ورد على الوفد تشجيع من انصارنا في لندن بوجوب السفر اليها والتثبت لدى وزارة [حزب] المحافظين الجديدة التي لنا انصار كثيرون في حزبها»، كما جاء في التقرير الذي قدمه الوفد عن نشاطاته الى المؤتمر العربي الفلسطيني السادس[٨٥].

في لندن، فعل الوفد الثاني ما سبق أن فعله الوفد الاول، فنشر بيانات في الصحف، كرر فيها عرض البنود التي تستند اليها وجهة النظر العربية، وركز هجومه على ما يسمى بحكومة فلسطين التي يقف المندوب السامي على رأسها، وعلى مشروع الدستور الذي نشرته هذه الحكومة[٨٦]. ثم قابل الوفد وزير المستعمرات الجديد دوق ديفونشير، فأبلغ اليه هذا الوزير أنه «لا ينتظر ان يحصل تغيير في السياسة المندرجة في الكتاب الابيض الذي نشرته الوزارة السابقة»[٨٧]. فعاد الوفد الثاني الى البلاد بالذي عاد به الوفد الاول، وهو لا شيء. ومع ذلك لم يشأ الوفد، وهو الممثل للقيادة الراغبة في التعاون مع بريطانيا، أن يغلق أبواب الامل كلية، بل ترك، وهو يعرض تقريره على ممثلي الشعب في المؤتمر السادس، الابواب مواربة، حين قال: «اننا كلما ازددنا ثباتاً وتمسكاً بحقوقنا ومطالبنا، وكلما انتبهنا الى كل شرك ينصب للبلاد، فتوقيناه، اقتربت قضيتنا من الحل العادل وضعف مركز خصومنا السياسي»[٨٨]. وعلى الرغم مما في هذا القول من روح ملاينة، فانه يظل بعيداً من تلك الاقوال التي كانت، قبل ثلاث سنوات أو أربع، تشيد بعدالة بريطانيا، وتظهر الثقة بأنها ستتبع طريق الانصاف، اذا وضعت امامها الحقائق.

في اثناء اقامة الوفد الثاني في لندن، عرف اعضاؤه أن هناك مفاوضات جارية بين مندوب من الملك حسين بن علي والحكومة البريطانية. وقد أبلغ اليهم هذا المندوب، الذي يبدو أنه د.ناجي الاصيل، أن هدف المفاوضات هو عقد معاهدة بين الجانبين تؤيد العهود المقطوعة من بريطانيا للعرب وترضيهم[٨٩]. فلمّا عاد الوفد الى البلاد، كانت الحركة الوطنية أعلنت رفضها لمشروع المعاهدة المعروضة على الملك الهاشمي[٩٠]. غير ان المؤتمر العربي الفلسطيني السادس، الذي عقد في يافا، في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٢٣، وهو الذي قرر رفض مشروع المعاهدة، قرر، أيضاً، في الوقت عينه، ارسال وفد جديد، ثالث، ليسهم في المفاوضات الجارية في لندن[٩١]، مؤيداً بهذا القرار توصية قدمها الوفد الثاني العائد لتوه من هناك[٩٢]. وقد انتخب المؤتمر السادس، هذا، وفده الى لندن، على غرار ما فعله المؤتمر الرابع الذي انتخب الوفد الاول. وكان موسى كاظم الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية، رئيساً للوفد الثالث، مثلما كان، هو نفسه، رئيس الوفد الاول. واوكل المؤتمر للوفد مهمة مراقبة المفاوضات الدائرة بين الملك حسين بن علي ووزارة الخارجية البريطانية[٩٣]. وكان مشروع المعاهدة المعروضة على الملك حسين ينص على أن «يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يعترف باستقلال العرب في العراق وشرق الاردن والحكومات العربية الموجودة في شبه جزيرة العرب، عدا عدن»[٩٤]، مما يعني انه لا يعرض شيئاً جديداً ذا بال، بل يثبت الامر الواقع الذي ثبتته الحراب البريطانية والفرنسية في المشرق العربي. وكان مشروع المعاهدة يطلب، في مقابل ذلك، ان يعترف الملك حسين بن علي بمركز بريطانيا الحاضر في العراق وشرق الاردن وفلسطين، مع «تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن لا يفعل في تلك البلاد شيئاً قد يجحف بما للشعب العربي من حقوق مدنية ودينية»[٩٥]. وقد جاء الوفد الفلسطيني الى لندن مسلحاً بقرار مؤتمره السادس برفض هذا المشروع.

عدا تواجده بقرب المتفاوضين واصداره بياناً للرأي حول الحالة في فلسطين[٩٦]، لم يفعل الوفد الثالث شيئاً. والحقيقة ان المفاوضات ذاتها لم تستمر طويلاً بعد وصول الوفد الى لندن. فبعد ان رفض الملك حسين بن علي المشروع المعروض عليه، وكان احد الاسباب لذلك رفضه الاقرار بالوضع